المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دبلوماسية تركيا اتجاه دول الخليج العربي بعد الازمة الخليجية عام 2017
اسم الكاتب: م.م. محمد كريم عليوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9928
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 07:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دبلوماسية تركيا اتجاه دول الخليج العربي بعد الازمة الخليجية عام ٢٠١٧

م.م محمد كريم عليوي
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
Mohammed.kareem@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

برزت تركيا كقوة إقليمية بارزة خلال ازمة قطر مع بعض دول الخليج، حيث لعبت دورًا حيويًا في منطقة الخليج العربي فقد سعت إلى التوسط في الأزمة منذ بدايتها، حيث أرسل الرئيس التركي وفدًا في بداية يونيو/حزيران ٢٠١٧ للقاء المسؤولين في السعودية وقطر، لم تُحقق تلك المحاولة نتائج ملحوظة، وسرعان ما تفاجأت أنقرة بإجراءات الحصار والقطيعة مع قطر في ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٧. هذا الأمر دفع الحكومة التركية، التي كانت قد وقعت اتفاقية تعاون استراتيجي مع قطر في عام ٢٠١٤، إلى طلب تصديق البرلمان بشكل عاجل على الاتفاقية، وبدء جهود مكثفة لتفعل تركيا قاعدتها العسكرية في قطر،كما قامت أنقرة بسرعة بإطلاق عملية نقل جوي واسعة لتوفير المواد الغذائية للسوق القطري، التي تأثرت إمداداتها نتيجة إجراءات الحصار وإغلاق المعبر البري القطري الوحيد مع السعودية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية ، تركيا ، دول الخليج ، الازمة الخليجية .

تاريخ الاستلام : ١٢/٢٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٢٠٢٥ /٤/٢٢	تاريخ النشر: ٢٠٢٥ /٦/١

Türkiye's diplomacy towards the Gulf states after the 2017 Gulf crisis

Assist.Lec. Mohammed Karim Aliwi
Al-Mustansiriya University - College of Political Science
Mohammed.kareem@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Turkey emerged as a prominent regional power during the Gulf crisis, playing a vital role in the Gulf region. It tries to mediate the crisis from its inception, with the Turkish president sending a delegation in early June 2017 to meet with officials in Saudi Arabia and Qatar. This effort yielded no notable results, and Ankara was quickly surprised by the blockade and severance of ties with Qatar on June 5, 2017. This has prompted the Turkish government, which had signed a strategic cooperation agreement with Qatar in 2014 to

urgently request parliamentary ratification of the agreement and to begin intensive efforts to activate the Turkish military base in Qatar. Ankara also quickly launched a large-scale airlift operation to provide food supplies to the Qatari market, whose supplies were affected by the blockade measures and the closure of Qatar's only land crossing with Saudi Arabia.

Keywords: diplomacy, Türkiye, Gulf states, Gulf crisis.

Receipt: 29/12/2024 Acceptance: 22/4/2025 Publication: 1/6/202

المقدمة :

شهدت العلاقات التركية الخليجية تحولات لافتة خلال السنوات الأخيرة، وتحديدًا بعد زيارة الشيخ محمد بن زايد إلى أنقرة في نوفمبر ٢٠٢١ ويونيو ٢٠٢٣، وزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في يونيو ٢٠٢٢. وقد جاءت هذه اللقاءات ضمن جهود إقليمية لتجاوز الخلافات وتوسيع مساحات التعاون، في ظل تغيّرات دولية وإقليمية كبرى، أبرزها الحرب الروسية الأوكرانية.

فقد أسهمت التحولات التي شهدها الإقليم خلال العامين الماضيين في رسم مسار جديد للعلاقات التركية الخليجية، بعد فترة اتسمت بالتنافس والتوترات. وعلى هذا الأساس، بدأت تركيا في مراجعة علاقاتها مع عدد من الفاعلين الإقليميين مثل مصر، وإسرائيل، وسوريا، في محاولة لمعالجة ملفات شائكة ،كما أسهمت حالة الفتور في العلاقات الأمريكية الخليجية – التي ظهرت جليًا في ملف "أوبك+" – بالإضافة إلى الحياد التركي تجاه الأزمة الأوكرانية، في خلق بيئة مواتية لتقارب جديد بين أنقرة ودول الخليج، يعكس توازنات جديدة في السياسة الإقليمية..

اهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة من النمو المتزايد في العلاقات بين تركيا – كدولة غير عربية ذات ثقل تاريخي واقتصادي وسياسي في المنطقة – ودول الخليج العربي، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير ويُسهم هذا البحث في تسليط الضوء على طبيعة الدور التركي في الخليج، وتحليل أبعاده السياسية والدبلوماسية، مما يثري الجانب العلمي والمعرفي لفهم سياسات القوى الإقليمية أما من الناحية العملية، فإن الدراسة تُعد ذات قيمة تطبيقية لصنّاع القرار، من خلال تقديم قراءة دقيقة لتأثير السياسة التركية على أمن الخليج العربي، واقتراح آليات عملية لحماية استقرار المنطقة، وتقليل التدخلات الخارجية، بما يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي وتجنب الأزمات المستقبلية.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية هذا البحث حول تسائل جوهري مفاده ماهي الدبلوماسية التركية تجاه دول الخليج العربي بعد الازمة الخليجية ؟ وبناء على هذه الاشكالية تتولد لدينا اسئلة فرعية مفادها:

١- ماهي مؤسسات صنع القرار السياسي التركي؟
٢- اسباب حدوث الازمة الخليجية ؟
٣- دوافع تركيا نحو دول الخليج العربي بعد الازمة ؟

فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها ان تركيا بعد الأزمة الخليجية (٢٠١٧-٢٠٢١) تبنت دبلوماسية متعددة الأبعاد تجاه دول الخليج العربي، استهدفت من خلالها تعزيز تحالفها مع قطر، وفي الوقت ذاته تقليص حدة التوتر مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة."

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي – الوصفي، وذلك لتحليل المواقف والسياسات التركية تجاه دول الخليج العربي خلال الفترة التي أعقبت الأزمة الخليجية، ووصف أبعاد التحولات في العلاقات الثنائية والمتعددة بين تركيا ودول الخليج، لا سيما قطر، والسعودية، والإمارات ، كما تم الاستعانة بـ المنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات التركية الخليجية قبل الأزمة، لفهم الخلفيات التي أثرت في تموضع تركيا بعد ٢٠١٧ وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم المنهج الاستشرافي في محاولة لتقدير مستقبل العلاقات التركية الخليجية في ضوء المستجدات الإقليمية والتحولات في السياسات الخارجية للدول المعنية.

المحور الاول : المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لصنع القرار التركي

تُعد السياسات الخارجية لأي دولة انعكاسًا لأفعال وتصرفات الأفراد والمؤسسات المخولة دستوريًا بتمثيلها في المحافل الدولية. وبالنسبة لتركيا، تتعدد الجهات التي تشارك في بلورة القرار السياسي الخارجي، سواء كانت مؤسسات رسمية أو غير رسمية (حسين ٢٠١٨ ، ١٤) ، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

اولا : مؤسسات الرسمية لصنع القرار السياسي

١- **السلطة التنفيذية** : في النظام الرئاسي التركي، يتولى رئيس الجمهورية المسؤولية الكبرى في السياسة الخارجية، خلافًا للنظام البرلماني الذي تكون فيه هذه المسؤولية من اختصاص رئيس الوزراء أو المستشار(الشافعي ٢٠١٨، ٤٢٢)، يُعتبر الرئيس أعلى سلطة تنفيذية، ويضطلع بمهام إرسال الممثلين الدبلوماسيين واستقبال السفراء الأجانب. ويعتمد في اتخاذ قراراته على مجلس استشاري يضم وزراء الخارجية، ورؤساء الوزراء السابقين، والقيادات العسكرية، وزعماء الأحزاب البارزين، ما يعزز التعاون مع رئاسة الوزراء في صياغة سياستها الخارجية (النعيمي ١٩٧٥ ، ٥٠)، منذ تعديل الدستوها عام ٢٠٠٧، أصبح انتخاب رئيس الوزراء يتم بالاقتراع المباشر من الشعب، ويشترط في المرشح أن يكون قد تجاوز الأربعين ويحمل شهادة تعليم عالٍ. وتستمر فترة الرئاسة خمس سنوات، ويُطلب من الرئيس الاستقالة من الحزب الذي ينتمي إليه عند تسلّمه

المنصب وبحسب الدستور، يتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة في الشأن الخارجي، من ضمنها الدعوة لعقد جلسات البرلمان عند الحاجة، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء أو إقالتهم بناءً على توصيات رئيس الحكومة (مشعان ٢٠٢٠ ، ٣٧٦)، اذ يتخذ القائد او رئيس الدولة كافة القرارات المهمة حول سياسة دولته تجاه الدول الاخرى اقليميا ودوليا (الصالح ٢٠٢٥، ١٨٤)

٢- **السلطة التشريعية** : تتمثل في البرلمان التركي أو "المجلس الوطني الكبير"، الذي منحته مواد الدستور لعام ١٩٨٢ صلاحيات عدة، منها: (بوشيبة ٢٠١٨ ، ٢٤)

- سن القوانين وتعديلها وإلغاؤه.
- إجراء التعديلات الدستورية بموافقة ثلثي الأعضاء.
- انتخاب رئيس الجمهورية (إلى أن تم تعديل المادة لاحقًا للسماح بالانتخاب المباشر).

حيث يتألف مجلس الشعب التركي العظيم من ٤٠٠ عضو، وقد زاد هذا العدد إلى ٤٥٠ عضوًا بموجب التعديل الدستوري لعام ١٩٨٧، الى ان اصبح يتألف البرلمان من ٥٥٠ عضوًا بعد التعديلات الدستورية المتتالية، وتُعقد جلساته بحضور ثلث الأعضاء على الأقل، بينما يُشترط اتخاذ القرارات بأغلبية بسيطة مضافة لصوت واحد. وتُنشر قرارات المجلس في الجريدة الرسمية، وتبدأ دورته التشريعية في سبتمبر من كل عام. كما يمكن عقد جلسات طارئة بطلب من جهات عليا كالبرلمان نفسه أو رئيس الجمهورية أو خمسة نواب على الأقل. (بوشيبة ٢٠١٨ ، ٢٤).

٣- **السلطة القضائية:** يُعتبر استقلال القضاء من المبادئ الدستورية الأساسية في تركيا، حيث يلعب القضاء دورًا غير مباشر في السياسة الخارجية، خاصة من خلال مراجعة الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة. وتبرز المحكمة الدستورية كأهم جهة قضائية في هذا السياق، إلى جانب محكمة الاستئناف، والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، ومحكمة المحاسبة، ومحكمة المنازعات القضائية(امال ٢٠٢٢، ٢٨).

ثانيا : المؤسسات غير الرسمية لصنع القرار السياسي

وتشمل مؤسسات الغير الرسمية لعملية صنع القرار السياسي في تركيا كل مما ياتي : (عبدالنبي، ٢٠٢٢: https://democraticac.de)

١- **الحزب السياسي** : تؤدي الأحزاب السياسية دورًا هامًا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا، سواء من خلال برامجها أو من خلال تأثيرها في البرلمان والرأي العام. وتنقسم التيارات السياسية إلى ذات توجّه ديني وأخرى علمانية، ولكل منها تأثير على السياسات الخارجية للدولة.

٢. **الاستخبارات**:تُعد من أبرز الجهات غير الرسمية المشاركة في صنع القرار الخارجي، حيث تعمل بشكل موازي لوزارة الخارجية، وتتميز بسرعة الحركة والتنفيذ نظرًا لعدم ارتباطها بإجراءات بيروقراطية معقدة. وتُستخدم الاستخبارات غالبًا في الدول ذات التأثير الإقليمي والدولي، في حالات خاصة تتطلب تدخلًا مباشرًا وسريعًا.

٣. **الرأي العام:** ان وسائل الإعلام في تركيا، التي غالبًا ما ترتبط بمصالح حزبية أو اقتصادية أو أيديولوجية، تُمثل انعكاسًا لمواقف الجهات التي تملكها. وتسهم هذه الوسائل في توجيه القرار السياسي الخارجي عبر التأثير على الجماهير وصنّاع القرار، كما حدث عند معارضة الشعب التركي للحرب على العراق عام ٢٠٠٣، مما أثّر في موقف الحكومة آنذاك، ان لوسائل الاعلام التركي دور مهم في تعزيز مكانة تركيا الاقتصادية والسياحية لجذب اكبر عدد من السياح من مختلف البلدان ،حيث يعتبر الاستقرار الامني في تركيا من اساسيات انتعاش السياحة وبخلافها يؤدي الى قلة الثقة وبالتالي يؤثر على صورة البلاد (عثمان ٢٠٢٥ ، ١٦٩)

٤- **جماعات المصالح والضغط :** تُعتبر جماعات المصالح من الفاعلين الرئيسيين في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية، حيث تتعاون هذه المجموعات لتحقيق أهدافها المشتركة، مما يؤثر على صناع القرار الأتراك لاتخاذ قرارات إيجابية وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة تأخذ جماعات المصالح أشكالًا متنوعة، ففي التسعينات، بذلت تركيا جهودًا كبيرة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تجاه شعوب آسيا الوسطى، بهدف الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بالجمهورية التركية المستقلة حديثًا في البداية، قدمت تركيا مساعدات عينية، ثم انتقلت إلى مشاريع طويلة الأجل، وتبعتها بمبادرات للتعاون الإنمائي. وعندما دعت الحاجة، بدأت في إنشاء منظمات لتنسيق وتنفيذ أولويات السياسة الخارجية والأنشطة في المنطقة ومن هنا، تأسست هيئة تنسيق التعاون التركية (تيكا) في عام ١٩٩٢، والتي أصبحت أداة فعالة للسياسة الخارجية التركية في العديد من الدول والمناطق، خاصة تلك التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة.

شهدت تركيا تحولًا جذريًا في نظامها السياسي الداخلي مع الانتقال إلى النظام الرئاسي، الأمر الذي أدى إلى تركيز معظم الصلاحيات في يد الرئيس، لاسيما رجب طيب أردوغان، الذي أصبح يهيمن بشكل شبه كامل على صنع القرار السياسي، بما في ذلك السياسة الخارجية، دون وجود قيود مؤسسية تُذكر وقد أتاح هذا التحول للرئيس أردوغان إمكانية فرض رؤيته الخاصة على توجهات السياسة الخارجية التركية، وهو ما انعكس في تبني نهج أكثر جرأة وتدخلاً، بل وحتى استخدام القوة العسكرية، في سبيل استغلال الفرص في مناطق الفراغ السياسي الإقليمي. ويبدو أن هذا التوجه مستلهم من النموذج الروسي الذي يُظهر أردوغان إعجابًا واضحًا به، خصوصًا في ما يتعلق باستخدام أدوات القوة لتحقيق مكاسب استراتيجية ومن أبرز تجليات هذا النهج التدخل العسكري التركي في ليبيا، والذي لا يخدم فقط المصالح الجيوسياسية لأنقرة، بل يُوظف أيضًا في إطار خطاب أردوغان التوسعي المستند إلى فكرة "العثمانية الجديدة"، وهو ما يعكس تطلع تركيا إلى لعب دور "الدولة العظمى" في محيطها الإقليمي (البدري وخليل ٢٠٢٥، ٣٥)

المحور الثاني : جذور وأسباب الأزمة الخليجية – القطرية

اندلعت الأزمة الخليجية في يونيو ٢٠١٧، عندما أعلنت مجموعة من الدول وهي(المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر) عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وقد تلا هذا القرار إجراءات مشابهة من دول أخرى بدرجات متفاوتة، منها حكومة عبد ربه منصور في اليمن، وجزر المالديف، وجزر القمر، وموريتانيا، والنيجر، بالإضافة إلى ليبيا. كما قامت دول مثل الأردن وجيبوتي بتخفيض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى الدوحة وترتبط خلفيات الأزمة بسياق الربيع العربي الذي انطلق في عام ٢٠١٠، والذي أسهم في صعود التيارات الإسلامية، لا سيما تلك المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، التي لعبت دورًا رئيسيًا في قيادة الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السلطوية في عدد من الدول العربية. وعلى الرغم من وجود توافق جزئي بين دول الخليج بشأن دعم الحركات الاحتجاجية في البداية، إلا أن مواقفها بدأت تتباين بوضوح لاحقًا، خصوصًا بعد أن تبنت قطر، بدعم تركي وأمريكي في عهد الرئيس أوباما، مواقف داعمة للجماعات الإسلامية في مصر وتونس والمغرب، الأمر الذي أثار قلقًا بالغًا لدى بعض دول الخليج. (دريد ٢٠٢١) ، ومن بين الأسباب التي أعلنتها دول الحصار لتبرير قطع العلاقات مع قطر (كامل ٢٠١٧ ، 143) :-

- اتهامات بدعم الإرهاب: وجّهت الدول الأربع اتهامات مباشرة لقطر بتمويل ودعم جماعات إرهابية ومتطرفة، بما في ذلك الإخوان المسلمين وتنظيمات طائفية أخرى، مما يشكّل تهديدًا للأمن القومي لتلك الدول.
- التحريض الإعلامي والسياسي: اتُّهمت الدوحة باستخدام وسائل إعلامها في التحريض على الفتن الداخلية وزعزعة الامن في المنطقة، خاصة في المملكة العربية السعودية والبحرين.
- التقارب مع إيران: أشارت هذه الدول إلى أن قطر خرقت التوافق الخليجي بشأن الموقف من إيران، التي تم تصنيفها كدولة راعية للإرهاب في القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض في مايو ٢٠١٧.
- -إيواء المعارضين والمطلوبين أمنيًا: حيث اتُّهمت قطر باستضافة شخصيات مطلوبة أمنيًا من دول الخليج، والتدخل في شؤونها الداخلية.

وقد بدأت البحرين باتخاذ خطوات فورية، فأغلقت بعثتها في الدوحة، ومنحت الدبلوماسيين القطريين مهلة ٤٨ ساعة للمغادرة، كما أغلقت الأجواء والمنافذ أمام الطيران والملاحة القطري تبعتها المملكة العربية السعودية بقرارات مشابهة، تضمنت إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية ومنع عبور الطائرات والسفن القطرية. كما تم منع المواطنين السعوديين من السفر إلى قطر، وأُمهل المقيمون القطريون مدة زمنية محددة لمغادرة البلاد الإمارات بدورها عبّرت عن دعمها الكامل لقرارات السعودية والبحرين، متهمةً قطر بتمويل ودعم الجماعات المتطرفة، والترويج لأفكار تنظيمَي داعش والقاعدة، إلى جانب انتقادها لانتهاك قطر لبيان القمة العربية الإسلامية الأمريكية، من خلال تقاربها مع طهران واحتضانها لعناصر متطرفة ومطلوبة من جهة أخرى، فإن تصاعد تقديم المساعدات العسكرية والمالية بين الدول، خاصة من القوى الإقليمية الكبرى، زاد من احتمالات التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأصغر وغالبًا ما تنعكس هذه المساعدات في شكل تأثير سياسي يخدم

مصالح الدولة المانحة، وهو ما يُعدّ أحد الأسباب غير المعلنة وراء تفاقم الأزمة الخليجية– القطرية (كامل ٢٠١٧) حيث اعلن مجموعة البنك الدولي اطلاق مشروع راس المال البشري عام ٢٠١٧ حيث لقيه هذا المشروع صدى واسع من جميع الدول من خلال زيادة الاستثمارات (شنيشل ٢٠٢٥ ،٤٢)، بالاضافة التوسع في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية على المستوى الدولي ،يصعب امكانية متزايدة من امكانيات تدخل الدول في شؤون بعضها البعض وغالبا ماتكون لتلك المساعدات تأثيرات سياسية مباشرة لصالح الدولة المانحة (المالكي ٢٠٢٥ ، ٥٠٢).

المحور الثالث : الدور الدبلوماسي التركي في منطقة الخليج العربي بعد الأزمة الخليجية

شهدت السياسة الخارجية التركية في السنوات الأخيرة تغييرات بارزة، خاصة مع تزايد اهتمام أنقرة بالمنطقة العربية، وذلك بعد أن تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢ تبنت تركيا حينها سياسة خارجية جديدة تسعى إلى تعزيز موقعها كقوة مركزية وركيزة للاستقرار في الشرق الأوسط، وفاعل رئيس في معالجة أزمات المنطقة غير أن اندلاع الربيع العربي مثّل تحديًا كبيرًا لهذه التوجهات، إذ أعاد رسم خارطة التوازنات الإقليمية، وفرض على تركيا إعادة النظر في سياساتها تجاه الدول العربية، وسط مخاوف من تراجع نفوذها الإقليمي نتيجة التحولات المتسارعة. (مصطفي ٢٠٢٠، ١٢٧)، استنادًا إلى تجارب سابقة، كمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أدركت أنقرة ضرورة توسيع دورها الجيوسياسي، وتعزيز حضورها في مناطق جديدة، مثل آسيا الوسطى، بالتوازي مع تأكيد دورها كداعم أساسي لقضايا العالم الإسلامي. ووسط هذه التحولات، شكّلت الثورات العربية دافعًا إضافيًا لتفعيل تركيا لسياستها الخارجية، وتكثيف جهودها لتعزيز العلاقات مع الدول العربية.

لعبت أزمة الخليج دورًا محوريًا في تعميق هذا الانخراط التركي، إذ مثّلت موقف أنقرة من الأزمة القطرية نقطة تحوّل مهمة في علاقاتها مع الخليج. سارعت تركيا إلى الوقوف بجانب قطر، ما ساهم في خلق محور إقليمي جديد ضمّ كلاً من (أنقرة – الدوحة – طهران)، في مواجهة مواقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي ولتعزيز هذا التوجه، أنشأت تركيا "غرف عمليات" أمنية ودبلوماسية لدعم قطر، وتأمين استقرار الحكم فيها، واحتواء أي تحركات قد تفرض ضغوطًا سياسية أو أمنية عليها. وتبنت أنقرة سياسة مزدوجة المسارات، جمعت بين تفعيل التواجد العسكري والاستخباراتي داخل قطر، وبين محاولات لتهدئة الأجواء مع السعودية، وفتح خطوط تواصل مع الكويت، في حين اتخذت مواقف هجومية تجاه الإمارات ومصر، ضمن نهج استباقي يهدف إلى توسيع دائرة التأثير التركي في الخليج. (عباس ٢٠٢٤ ، ٤٥٠)

كان الموقف التركي من الأزمة الخليجية–القطرية عاملاً رئيسياً في تطور هذه الأزمة المتصاعدة، حيث سعت طهران أيضاً لتكون جزءاً من هذا التحالف، مما أدى إلى تشكيل مثلث إقليمي يضم (الدوحة– طهران– أنقرة)

في مواجهة مواقف وإجراءات بعض دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الإطار، أنشأت أنقرة "غرف عمليات" أمنية ودبلوماسية، تهدف إلى إصدار المبادرات وتبني سياسات تهدف إلى إحباط أي "تحركات غير تقليدية"، سواء على الساحة الخليجية أو داخل قطر، وذلك للحفاظ على استقرار الحكم في قطر وضمان عدم تقديم الدوحة لأي تنازلات تؤثر على طبيعة "التحالف" القائم بين البلدين، استندت تكتيكات السلوك التركي إلى استراتيجية التحرك في مسارات متوازية، من خلال تعزيز العمليات العسكرية والاستخباراتية في الساحة القطرية، مع محاولة تهدئة الأوضاع مع السعودية والكويت. كما شملت هذه الاستراتيجية هجومًا شبه مباشر على كل من مصر والإمارات، في مسعى تركي يهدف إلى اتخاذ خطوات استباقية في مواجهة مفتوحة بين أنقرة ودول عربية، مما ينقل الصراع من نطاقه المحلي والجغرافي إلى قلب منطقة الخليج (خليل ٢٠١٧).

يتزايد دور الدبلوماسية التي يمكن أن تعتمد على استغلال الواقع بشكل أكثر فعالية، عندما تستخدم الدولة الأزمات الداخلية والظروف المحلية، مثل الأزمات الأمنية والحرب على الإرهاب، كأداة ضغط على المجتمع الدولي. من خلال ذلك، يمكن للدولة توظيف هذه الأزمات في دبلوماسيتها للبحث عن شراكات إقليمية ودولية تسهم في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، مما يساعدها على استعادة مكانتها في النظام الدولي (حداد ٢٠٢٤ ، ٢٢١).

إن العلاقة الجدلية تربط بين الدور الذي تحدده الدولة لنفسها والقرارات التي تتخذها، خاصة عندما تكون هذه القرارات رد فعل لموقف معين. في هذه الحالة، قد يجد صانع القرار نفسه مضطراً للتعامل مع العديد من المواقف والتحديات، من خلال استغلال الإمكانيات ومؤسسات صنع القرار السياسي. تُوجه هذه الجهود غالبًا نحو معالجة القضايا البيئية الخارجية، مما يؤثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية. وعادةً ما يسبق هذا القرار تحليل البيئة الخارجية، حيث يتم استخدام مجموعة من الوسائل والآليات لتحقيق أهداف معينة. ويأتي هذا التوظيف نتيجة وجود حافز وإدراك واضح لدى صانع القرار السياسي الخارجي لتحديد هدفه(خميس ٢٠٢٤ ، ٢٢)

كما وظّفت تركيا الأزمات الإقليمية والدولية لتعزيز حضورها الدبلوماسي، مستغلةً قضايا مثل الحرب على الإرهاب، والاضطرابات الأمنية، كوسائل ضغط لكسب شركاء إقليميين ودوليين جدد، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويُعيد تموضعها في النظام الدولي اذ تؤثر قرارات السياسة الخارجية على طبيعة الدور الذي تسعى الدولة إلى الاضطلاع به، وخاصة حين تكون هذه القرارات رد فعل على مواقف خارجية حساسة. لذلك، يتطلب اتخاذ القرار الخارجي قراءة دقيقة للبيئة الإقليمية والدولية، واستخدام أدوات وآليات سياسية تتلاءم مع أهداف الدولة. ويعتمد صانع القرار التركي على إمكانات متعددة من مؤسسات رسمية وغير رسمية لتوجيه سياسته الخارجية بما يحقق هذه الغايات وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، خاصة نتيجة الحرب الروسية في أوكرانيا، بدأت دول مثل تركيا والإمارات والسعودية باتباع سياسات خارجية أكثر استقلالية عن الهيمنة الأمريكية.

فقد امتنعت هذه الدول عن الانضمام إلى العقوبات الغربية على روسيا، واختارت بدلًا من ذلك اتباع نهج متوازن في إدارة علاقاتها الدولية (خميس ٢٠٢٤ ، ٢٣).

ورغم عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإنها رفضت الانضمام إلى السياسات الغربية ضد موسكو، وواصلت التعاون معها، بل وعرقلت محاولات توسعة الناتو بضم دول جديدة، بما يعكس توجهًا تركيًا مستقلًا في السياسة الخارجية إن هذا التحوّل التركي لم يأتِ بمعزل عن الداخل، إذ أظهر الدعم المقدم من تركيا وإيران لقطر خلال أزمتها، أنه قد يكون هناك توجه نحو إنشاء نظام إقليمي جديد يعيد صياغة التفاعلات السياسية في منطقة الخليج، ويضع الأمن الخليجي أمام تحديات متزايدة، كما تنظر بعض الدول الخليجية إلى هذا التحالف الثلاثي على أنه تهديد مباشر لتوازن القوى التقليدي في المنطقة (عزيز ٢٠٢٤ ، ٤١٨).

ان الدور الدبلوماسي التركي في منطقة الخليج العربي بعد الأزمة الخليجية (٢٠١٧–٢٠٢١) يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

أولاً: الاصطفاف مع قطر وتعزيز التحالف الاستراتيجي

مع اندلاع الأزمة الخليجية في يونيو ٢٠١٧، وفرض السعودية والإمارات والبحرين ومصر حصارًا دبلوماسيًا واقتصاديًا على قطر، سارعت تركيا إلى إعلان موقف داعم لحليفتها قطر، معتبرة أن الإجراءات المفروضة عليها غير مبررة وتنتهك السيادة الوطنية. وقد تجسد هذا الموقف في ,(Twar 2017):

– التسريع بتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع قطر، وإرسال قوات تركية إلى القاعدة العسكرية التركية في الدوحة.

– زيادة الصادرات التركية إلى قطر لتعويض النقص الناتج عن الحصار، ما جعل تركيا شريكًا اقتصاديًا حيويًا للدوحة.

– توقيع عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والثقافية لتعزيز مستوى التعاون الثنائي.

– التنسيق السياسي بين أنقرة والدوحة في الملفات الإقليمية مثل الأزمة السورية، وليبيا، والملف الإيراني.

ثانياً: محاولة التهدئة وتوظيف الدبلوماسية الوقائية

رغم وقوفها إلى جانب قطر، سعت تركيا إلى تفادي الصدام المباشر مع باقي الأطراف الخليجية. فقد:

– دعت إلى حل الأزمة عبر الحوار والوسائل السلمية، وامتنعت عن اتخاذ خطوات معادية تجاه السعودية أو الإمارات على الصعيد الرسمي.

– مارست دبلوماسية مرنة وغير تصادمية لتجنب خسارة علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

– بقيت على تواصل دبلوماسي منخفض المستوى مع السعودية والإمارات، رغم التوترات السياسية والإعلامية.

ثالثاً: إعادة بناء العلاقات بعد "اتفاق العلا"

مع توقيع "اتفاق العلا" في يناير ٢٠٢١، الذي أنهى رسميًا الخلاف بين قطر والدول المحاصِرة، بدأت تركيا في تنفيذ تحول تدريجي في سياستها الخليجية، تمثل في(Gamze Coskun BakirNesibe Battaloglu 2025):

- زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى السعودية (٢٠٢٢) ثم إلى الإمارات، وتوقيع اتفاقيات تعاون جديدة.
- التقارب الاقتصادي مع السعودية والإمارات من خلال تعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الخليجية.
- تغيير الخطاب السياسي التركي تجاه خصوم الأمس، والتركيز على المصالح المشتركة بدلًا من الملفات الخلافية.
- السعي إلى خلق توازن في العلاقات بين قطر من جهة وباقي دول الخليج من جهة أخرى.

رابعاً: توظيف الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية

استثمرت تركيا في أدوات القوة الناعمة لتحقيق حضور طويل الأمد في الخليج، ومن أبرز مظاهر هذا الدور(Cengiz 2023)تعزيز دور الشركات التركية في مشاريع البنية التحتية الخليجية، خاصة في قطر والإمارات.

- توسيع التبادل الثقافي والإعلامي، من خلال المسلسلات التركية، والمؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية.
- تشجيع الاستثمارات الخليجية في تركيا، ولا سيما بعد تدهور الليرة التركية، حيث سعت تركيا إلى تأمين تدفقات مالية من دول الخليج.

خامساً: التنافس الإقليمي ومحاولة الحفاظ على النفوذ

رغم تحسن العلاقات، ظلت تركيا حريصة على الحفاظ على دورها كلاعب إقليمي مؤثر في وجه منافسين مثل السعودية والإمارات. ويتجلى ذلك في:

- استمرار التواجد العسكري في قطر كجزء من التوازن الإقليمي.
- التحالف مع قطر في ملفات إقليمية مثل ليبيا وسوريا، مقابل سياسات مختلفة من قبل السعودية والإمارات.
- استخدام الدبلوماسية المتعددة المسارات لعدم الارتهان لمحور واحد في الخليج.

يعتقد الباحث أن وقوف تركيا إلى جانب قطر لم يكن فقط تعبيرًا عن تحالف أيديولوجي أو تقارب سياسي، بل كان في جوهره خطوة محسوبة لتعزيز نفوذ تركيا في الخليج من خلال التحالف مع طرف يعاني من عزلة إقليمية ويبحث عن حليف قوي ، فقد مثّل هذا الاصطفاف فرصة لتركيا لتعزيز وجودها العسكري في الخليج، ودعم اقتصادها عبر فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات والاستثمارات التركية، إلى جانب التنسيق في ملفات إقليمية حساسة ، يؤكد ايضا أن تركيا أدارت الأزمة بدبلوماسية اتسمت بالمرونة والتوازن، فهي رغم دعمها الواضح لقطر، لم تغلق الأبواب أمام دول الخليج الأخرى، بل تركت مساحة للمناورة والحوار. وهذا يعكس ما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بـ"الدبلوماسية متعددة المسارات"، التي تجمع بين الموقف الثابت والتواصل المفتوح مع أطراف متباينة.

اذ ان الدور التركي في الخليج بعد الأزمة الخليجية اتسم بالذكاء السياسي والمرونة البراغماتية، فتركيا دعمت حليفها في لحظة حرجة، ثم أدارت توازناتها الإقليمية بحذر لتحقيق مكاسب على المدى البعيد. ويعتبر الباحث هذا النموذج مثالًا ناجحًا على الدبلوماسية الواقعية ذات الأبعاد المتعددة التي تتكيف مع المتغيرات دون التفريط بالمصالح الاستراتيجية

الخاتمة :

لقد شهدت العلاقات التركية الخليجية تحولات ملحوظة في أعقاب الأزمة الخليجية التي اندلعت في عام ٢٠١٧ بين قطر من جهة، وكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى. وقد كشفت هذه الأزمة عن طبيعة الأدوار الإقليمية الفاعلة للقوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا، التي انتهجت سياسة خارجية نشطة تجاه منطقة الخليج، وظّفت من خلالها أدوات متعددة لتحقيق أهداف استراتيجية على المستويين الثنائي والإقليمي.

أظهرت تركيا في تعاطيها مع الأزمة الخليجية قدرة على توظيف دبلوماسية مرنة ومتعددة المسارات، فبينما وقفت بحزم إلى جانب قطر كحليف استراتيجي، سعت في الوقت ذاته إلى تجنّب التصعيد مع الأطراف الأخرى، مؤثرةً التهدئة والحفاظ على قنوات التواصل. وقد انعكس ذلك في المبادرات التركية الداعية للحوار ، وفي الابتعاد عن الخطاب التصادمي رغم التوترات القائمة.

وقد مثّل التحالف التركي–القطري بعد الأزمة الخليجية نقطة ارتكاز أساسية في السياسة الإقليمية لأنقرة، إذ تعزز هذا التحالف على الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية، ووفّر لتركيا منصة لتوسيع نفوذها في الخليج، إضافة إلى شراكة إيديولوجية وواقعية عززت من استمرارية هذا التعاون.

من جهة أخرى، فإن مرحلة ما بعد المصالحة الخليجية في "اتفاق العلا" (٢٠٢١) شكّلت منعطفًا مهمًا في السياسة التركية تجاه الخليج، حيث سعت أنقرة إلى تطبيع علاقاتها مع الرياض وأبوظبي، وهو ما يدل على براغماتية السياسة التركية الخارجية التي لا تتقيد بالاصطفافات، بل تسعى إلى إعادة تموضع يراعي المتغيرات الإقليمية والدولية.

كما لعبت تركيا دورًا مهمًا في الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، حيث استخدمت أدوات القوة الناعمة لتعزيز حضورها في الخليج، عبر الشركات التركية، والدراما، والتعليم، والتعاون التنموي، ما جعل من نفوذها أكثر تنوعًا واستقرارًا.

وعليه، يمكن القول إن الدبلوماسية التركية تجاه منطقة الخليج العربي بعد الأزمة الخليجية قد انتقلت من مرحلة الانحياز الحاد إلى مرحلة إعادة التوازن، بما يخدم أهداف تركيا الاستراتيجية في تعزيز موقعها كقوة إقليمية، وتأمين مصالحها الاقتصادية، وبناء شبكة تحالفات مرنة في بيئة سياسية متغيرة.

اولا : الاستنتاجات .

١- براغماتية السياسة الخارجية التركية اذ اتسمت الدبلوماسية التركية بعد الأزمة الخليجية بقدر عالٍ من البراغماتية، حيث تبنت أنقرة مواقف متوازنة بين دعم الحليف (قطر) والسعي للحفاظ على قنوات الحوار مع بقية دول الخليج، مما مكّنها من تجنب العزلة الإقليمية والاستفادة من التحولات المتسارعة.

٢-التحالف التركي-القطري كان ركيزة رئيسية للدبلوماسية التركية:مثّل تحالف تركيا مع قطر نقطة ارتكاز استراتيجية خلال الأزمة وبعدها، وتم التعبير عنه بتعاون عسكري واقتصادي وثيق، عزز الوجود التركي في منطقة الخليج، وفتح مجالات جديدة للنفوذ الإقليمي التركي.

٣-استخدام ناجح لأدوات القوة الناعمة والدبلوماسية الاقتصادية:اعتمدت تركيا على وسائل متعددة لتعزيز وجودها في الخليج، من بينها القوة الناعمة (الإعلام، الثقافة، التعليم)، والدبلوماسية الاقتصادية (الاستثمارات، التبادل التجاري)، وهو ما مكّنها من ترسيخ علاقات مستدامة وغير قائمة على التحالفات السياسية فقط.

٤-القدرة على إعادة التموضع بعد المصالحة الخليجية:عقب توقيع "اتفاق العلا"، أظهرت تركيا مرونة واضحة في إعادة صياغة علاقاتها مع السعودية والإمارات، ونجحت في الانتقال من اصطفاف حاد إلى تبني نهج الشراكة والانفتاح، بما يعكس وعياً استراتيجياً بتغير البيئة السياسية في المنطقة.

٥-استمرارية الدور التركي في الخليج مرتبطة بالتوازن الإقليمي والدولي: استمرار النفوذ التركي في الخليج مرهون بمدى قدرة أنقرة على الحفاظ على علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف الخليجية، دون الانجرار إلى سياسات المحاور، إضافة إلى مدى استقرار النظام الدولي الذي قد يفرض تحولات جديدة.

٦-التنافس الإقليمي لم يمنع التعاون المتبادل:على الرغم من أن تركيا تنافست مع بعض دول الخليج (خاصة الإمارات والسعودية) في ملفات إقليمية (مثل ليبيا وسوريا)، إلا أن الطرفين أظهروا استعدادًا لفصل الملفات السياسية عن المصالح الاقتصادية، ما يدل على نضج نسبي في العلاقات.

٧- الدبلوماسية التركية استفادت من ضعف الموقف الخليجي الموحد:أظهرت الأزمة الخليجية هشاشة الوحدة الخليجية، وهو ما منح تركيا مساحة للمناورة والتأثير عبر التحالف مع طرف واحد (قطر)، مستثمرة التباينات الخليجية لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية.

ثانيا :التوصيات:

١- ضرورة إجراء دراسات مقارنة بين سياسة تركيا تجاه دول الخليج قبل وبعد الأزمة الخليجية لفهم التحولات البنيوية في نهج أنقرة الإقليمي.

٢- تعزيز البحث في أدوات القوة الناعمة التركية وأثرها في تشكيل العلاقات مع المجتمعات الخليجية.

٣- دراسة تأثير التقارب التركي الخليجي على ملفات إقليمية أخرى مثل ليبيا وسوريا وشرق المتوسط.

المصادر باللغة العربية :

١. أمال، براكني. ٢٠٢٢ .القيادة السياسية ودورها في توجيه ورسم السياسة الخارجية: تركيا دراسة حالة ٢٠٠٣-٢٠٢١ . رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

٢. البدري، عمار سعدون سلمان، ومصطفى خليل مصطفى. ٢٠٢٥ .التدخل العسكري التركي في ليبيا وسوريا وأبعاده المستقبلية بعد عام ٢٠١١ .مجلة مدارات الإيرانية، المجلد ٧، العدد ٢٧، مركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين.

٣. بوشيبة، فكرون محمد، ومحمد الأمين مبدوعة. ٢٠١٨ .مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية التركية ٢٠٠٣-٢٠١٢ .رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر.

٤. حداد، ياسر علي، وياسر جعفر حيدر. ٢٠٢٤ .التخطيط الاستراتيجي للدبلوماسية العراقية: (الواقع والتحديات .(المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

٥. حسين، جياي إدريس. ٢٠٢٠ .دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ٢٠٠٢ -٢٠١٨ (العراق: أنموذجاً .(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأدنى.

٦. حسين، حنين فائق، وسجى نبيل عزيز. ٢٠٢٤ .فاعلية الدبلوماسية العراقية في مؤتمرات التغيرات المناخية .مجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

٧. خليل، محمد عبد القادر. ٢٠١٧ .انحيازات خاطئة: الحسابات التركية حيال الأزمة الخليجية - القطرية .مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. متوفر على الموقع: https://acpss.ahram.org.eg/News/16322.aspx

٨. خميس، خلود محمد. ٢٠٢٤ .دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية .المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

٩. دريد، الناصر. ٢٠٢١ .المصالحة وانتهاء الأزمة الخليجية... الأسباب المعلنة والخفية .المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية. متوفر على الموقع https://iraqicss.org/?p=9998 :

١٠. الشافعي ، ميثم حسين. ٢٠١٨. وضع السلطة التنفيذية في النظام البرلماني - دراسة مقارنة - ، مجلة اهل البيت ، العدد٢٢، مركز الدراسات القانونية والدستورية ، كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء.

١١. شنيشل، حسين صبحي. ٢٠٢٥ .تقييم رأس المال البشري المعزز لاستدامة التنمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٥٠، العدد ١٤٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

١٢. الصالح، منال محمد. ٢٠٢٥ .موقف تورغوت أوزال ورجب طيب أردوغان تجاه الإسلام والديمقراطية ١٩٨٣-٢٠١٧: دراسة مقارنة .مجلة المستنصرية للعلوم الإنسانية، العدد ١، كلية التربية، جامعة المستنصرية.

١٣. عباس، حسناء رياض، وسهى سامي حسين. ٢٠٢٤ .دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية تجاه مصر بعد عام ٢٠١١ .المجلة السياسية والدولية، عدد خاص بالمؤتمر، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

١٤. عبدالنبي، أحمد محمد محمود. ٢٠٢٢ .تأثير الحركات الإسلامية على السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة – حزب العدالة والتنمية .المركز الديمقراطي العربي. متوفر pdf على الموقع:
https://democraticac.de/?p=83933#_ftn44

١٥. عثمان، صابر بيرداود، وياسمين علي صوفي. ٢٠٢٥ .محددات الطلب على السياحة التركية في ١٥ دولة مختارة: تحليل ستاتيكي باستخدام البيانات اللوحية خلال مدة (٢٠٠٣-٢٠٢١ .(المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٨٤، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

١٦. عزيز، سجى نبيل. ٢٠٢٤ .قطر في المدرك الإيراني .مجلة السياسية الدولية، العدد ٥٨، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

١٧. كامل، مصطفى. ٢٠١٧ .صراع النفوذ الخليجي... أزمة العلاقات الخليجية القطرية .مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.alnahrain.iq/post/143
١٨. المالكي، دعاء عبد المنعم خفي. ٢٠٢٥ .القوة وإدارتها في العلاقات الدولية .المجلة السياسية والدولية، العدد ٦٢، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.
١٩. مشعان، أحمد. ٢٠٢٠ .النظام السياسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية .مجلة العلوم السياسية، عدد ٥٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٢٠. مصطفى، شريفة فاضل محمد. ٢٠٢٠ .مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية: دراسة حالة لعلاقة دول الخليج بكل من تركيا وإيران وإسرائيل .المجلة العربية للعلوم السياسية.
٢١. النعيمي، أحمد النوري. ١٩٧٥ .السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية .بغداد: دار الحرية للطباعة.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abbas, Hasnaa Riyadh, and Suha Sami Hussein. 2024. "The Role of Diplomacy in Activating Iraqi Foreign Policy toward Egypt after 2011." *Political and International Journal*, Special Conference Issue, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.
2. Abdelnabi, Ahmed Mohamed Mahmoud. 2022. *The Influence of Islamic Movements on Turkish Foreign Policy: Case Study – The Justice and Development Party*. Arab Democratic Center. Available in PDF at: https://democraticac.de/?p=83933#_ftn44
3. Al-Badry, Ammar Saadon Salman, and Mustafa Khalil Mustafa. 2025. "The Turkish Military Intervention in Libya and Syria and Its Future Dimensions after 2011." *Madarat Iranian Journal* 7, no. 27. Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Berlin.
4. Al-Maliki, Doaa Abdul Moneim Khafi. 2025. "Power and Its Management in International Relations." *Political and International Journal* no. 62, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.
5. Al-Nuaimi, Ahmed Al-Noori. 1975. *Turkish Foreign Policy after World War II*. Baghdad: Al-Hurriya Printing House.
6. Al-Saleh, Manal Mohamed. 2025. "The Positions of Turgut Özal and Recep Tayyip Erdoğan on Islam and Democracy 1983–2017: A Comparative Study." *Al-Mustansiriya Journal of Human Sciences*, no. 1, Faculty of Education, Al-Mustansiriya University.
7. Al-Shafei, Maytham Hussein. 2018. "The Position of the Executive Authority in the Parliamentary System – A Comparative Study." *Ahl Al-Bayt Journal*, no. 22, Center for Legal and Constitutional Studies, Faculty of Islamic Sciences, University of Karbala.
8. Aziz, Saja Nabil. 2024. "Qatar in the Iranian Perception." *International Politics Journal*, no. 58, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.

9. Bouchiba, Fakroun Mohamed, and Mohamed El-Amine Mabdouaa. 2018. *The Position of the Palestinian Cause in Turkish Foreign Policy 2003–2012*. Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Djelfa University, Algeria.
10. Brakni, Amal. 2022. *Political Leadership and Its Role in Guiding and Shaping Foreign Policy: Turkey as a Case Study 2003–2021*. Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem.
11. Duraid, Al-Nasser. 2021. *Reconciliation and the End of the Gulf Crisis... Announced and Hidden Reasons*. Iraqi Center for Strategic Studies. Available at: https://iraqicss.org/?p=9998
12. *Gamze Coskun BakirNesibe Hicret Battaloglu, Revisiting Türkiye-GCC Economic Cooperation amid Trump 2.0, , 2025, in web ; https://orfme.org*
13. Haddad, Yasser Ali, and Yasser Jaafar Haidar. 2024. "Strategic Planning for Iraqi Diplomacy: Reality and Challenges." *Political and International Journal*, Special Conference Issue, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.
14. Hussein, Haneen Faeq, and Saja Nabil Aziz. 2024. "Effectiveness of Iraqi Diplomacy in Climate Change Conferences." *Political and International Journal*, Special Conference Issue, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.
15. Hussein, Jiay Idris. 2020. *The Role of the Economic Factor in Turkish Foreign Policy toward the Middle East 2002–2018 (Iraq as a Case Study)*. Master's thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University.
16. Kamel, Mustafa. 2017. *Gulf Influence Struggles… The Gulf-Qatari Relations Crisis*. Al-Nahrain Center for Strategic Studies. Available at: https://www.alnahrain.iq/post/143
17. Khalil, Mohamed Abdelkader. 2017. *Faulty Biases: Turkey's Calculations Regarding the Gulf-Qatar Crisis*. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Available at: https://acpss.ahram.org.eg/News/16322.aspx
18. Khamees, Kholoud Mohamed. 2024. "The Role of Diplomacy in Activating Iraqi Foreign Policy toward the European Union after 2003 and Its Future Prospects." *Political and International Journal*, Special Conference Issue, Faculty of Political Science, Al-Mustansiriya University.
19. Mashaan, Ahmed. 2020. "The Political System in Turkey between Reality and Challenges: A Future Vision." *Journal of Political Science*, no. 59, Faculty of Political Science, University of Baghdad.
20. *bin Twar, Mohamed .How Turkey stood by Qatar amid the Gulf crisis, 2017, in web; https://www.aljazeera.com*
21. Mustafa, Sharifa Fadel Mohamed. 2020. "The Concepts of Friend and Foe in International Relations: A Case Study of the Gulf States' Relations with Turkey, Iran, and Israel." *Arab Journal of Political Science*.

22. Othman, Saber Bairdaoud, and Yasmeen Ali Sofi. 2025. "Determinants of Demand for Turkish Tourism in 15 Selected Countries: Static Analysis Using Panel Data for the Period (2003–2021)." *Iraqi Journal of Economic Sciences*, no. 84, Faculty of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
23. Shneishil, Hussein Sobhi. 2025. "Assessing Human Capital Enhancing Sustainable Development in Iraq after 2003." *Journal of Administration and Economics* 50, no. 147, Faculty of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University.
24. *Cengiz, Sinem.2023. How soft power can boost Turkish-Gulf relations, ,IV web; https://www.arabnews.com*